

تقرير

وقائع من الميدانين السوري والعراقي واشنطن و«داعش»: العلاقة المريبة

كثيرة هي الأحداث المريبة المتعلقة بطريقة تعاظم الأميركيين مع «داعش»، سواء في سوريا أو العراق. بعيداً عن نظرية المؤامرة، لقد ثبت بالأدلة أن واشنطن تسعى إلى توظيف «داعش» في خدمة مصالحها في المنطقة. خطوة لا يمكن أن تتحقق إلا بتنظيم قوي بما يكفي ليؤدي المهمة لا ليمرّد على سيده

فراس الشوفي

لم تكن سيطرة تنظيم «داعش» على مدينة الموصل العراقية في 10 حزيران من العام الماضي سوى شرارة بدء الولايات المتحدة الأمريكية بالإعداد لعملية جوية تستهدف التدخل العسكري المباشر في سوريا والعراق، تحت عنوان «التحالف الدولي»، لمحاربة التنظيم المتشدد. ومع أن الإعداد الأميركي للتدخل المباشر سابق لاحتلال إرهابي «داعش» للموصل على الأقل بشهر واحد، بعد عدة تقارير إعلامية عن نقل الأميركيين قوات ومعدات من أفغانستان إلى الكويت في بداية شهر

أيار، أكد أكثر من مسؤول أميركي أن «سيطرة الإرهابيين على المدينة كانت مفاجئة»، خلافاً للمنطق، إذا ما أخذت بعين الاعتبار قدرات الجيش والاستخبارات الأميركيين، الأمنية واللوجستية والتقنية، لرصد تحرك عسكري على هذا المستوى، خصوصاً في العراق. وكشف رئيس إقليم كردستان مسعود البرزاني، بعد سقوط الموصل، عن تحذيره حكومة بغداد، قبل ستة أشهر، من حشود للتكفيريين على مقربة من الموصل تستعد لاجتياحها، من دون أن يقوم أحد بأي رد فعل؛ بينما كشفت تقارير صحافية في حزيران 2014 أن الأميركيين قاموا بنقل إمدادات عسكرية إلى أربيل قبل سقوط الموصل بستة أسابيع على الأقل. هذا فضلاً عن حادثة فرار أكثر من 1000 من عتاة التكفيريين من سجن أبو غريب، في عملية مشبوهة، قبل أشهر من سقوط المدينة، لتؤكد بعدها الاستخبارات العراقية تورط ضباط كبار في الجيش العراقي في عملية الفرار. واللافت أن الفضيحة لم يعقبها أي تحقيق ولم يعاقب أحد بسببها.

ومنذ بدأت عمليات «التحالف الدولي» قبل 13 شهراً، ظهرت عدة حالات يمكن وصفها على الأقل بالـ«مريبة»، في الميدانين العراقي والسوري، تصب جميعها في خانة توظيف الأميركيين لانتشار التنظيم الإرهابي، وتوظيف العمليات العسكرية ضده وفق التوقيت والمصلحة الأميركيين بتقسيم العراق وسوريا وتفتيتهما، على حساب الجيش العراقي والقوات الرديفة له، الذي تدعى الولايات المتحدة دعمه في الحرب على الإرهاب، والجيش

السوري الذي تكّن له كل العدا. ويمكن ببساطة الوصول عبر موقع «يوتيوب» إلى مقاطع فيديو لطائرات أميركية تلقي بالأسلحة خلف خطوط «داعش» على المحاور في معارك المقدادية في محافظة ديالى، والضلوعية في محافظة صلاح الدين العراقية. وفي السياق، يؤكد مصدر دبلوماسي عراقي لـ«الأخبار» أن خمس طائرات نقل عسكرية «مجهولة الهوية» حطت في مطار تلعفر في مدينة الموصل في شباط الماضي، معلماً بأن المطار يقع تحت سيطرة «داعش». وسبق للمرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية علي خامنئي أن اتهم الأميركيين بإلقاء الأسلحة لـ«داعش» من الجو في بعض جبهات القتال. وكذلك الأمر بالنسبة إلى بعض المسؤولين العراقيين، كرئيس «لجنة الأمن والدفاع» في البرلمان العراقي حاكم الزامل. وتبين للجنة بعد التحقيقات رمي عدة دفعات من الأسلحة من طائرات «مجهولة» لداعش في ضواحي بغداد، ما دفع بالسفير الأميركي ستيفن جونز إلى إصدار بيانٍ نفى خلال أسبوع واحد.

كذلك يُعدّ سقوط مدينة الرمادي العراقية «مريباً» أيضاً، وعدم وصول التحقيق الذي طلبه الوزراء الحالي حيدر العبادي إجراءه إلى أي نتيجة، فيما اتهم المتحدث باسم كتائب حزب الله العراق، جعفر الحسيني، الضباط العراقيين بـ«الانسحاب من دون مبرر»، ما أسقط الرمادي وعجل في سقوط مدينة تدمر السورية. وبعيداً عن نظرية «المؤامرة» بالدعم العسكري الأميركي المباشر للتنظيم الإرهابي، يضع المصدر الدبلوماسي

العراقي الأمر تحت خانة «الجدولة الزمنية الأميركية لقتال التنظيم، تفادياً لتقدم القوات العراقية بشكل سريع، عكس رغبة التحالف الدولي». ويقول المصدر إن «السبب هو رغبة الأميركيين في إعداد قوات مقاتلة تتناسب واجتذبتهم»، وعبر وزير الدفاع الأميركي أشتون كارتر قبل فترة عن أن النموذج الأبرز عن هذه القوات هو «قوات البشمركة الكردية للإمساك بالأراضي التي يتم طرد داعش منها»، لا سيما المعلومات عن إعداد 12 ألف مقاتل «سني» حتى الآن لاسترداد مناطق الغرب. وبالتالي، فإن هذه الأراضي «المحررة» لن تعود بعد «تحريرها» إلى سلطة بغداد.

وبحسب المصدر، فإن الأميركيين رسموا «خطوطاً حمراء» على فصائل المقاومة، بـ«منعهم من الدخول إلى غربي العراق، عبر ضغوط تمارس على رئاسة الحكومة لعدم تقديم دعم لأي معركة لها علاقة بالغرب». فالأميركيون يريدون «داعش» قوياً بما يكفي للابتزاز، ولكن لا يريدونه قوياً للتمرد عليهم، والدليل، بحسب المصدر، أنه في مقابل الدعم الأميركي المباشر لـ«داعش» في بعض الجبهات، «بطشت» الطائرات الأميركية بقوافل «داعش» عند الاقتراب الجدي وتهديد «حدود كردستان»، علماً بأن مسؤولي الاتحاد الوطني الكردستاني اعترفوا في الإعلام بأنه «لولا قائد فيلق القدس في الحرس الثوري الإيراني قاسم سلیماني ومجموعته العسكرية التي توجهت إلى أربيل، لسقطت أربيل، لأن الاستجابة الأميركية لم تكن فورية». وتشير مصادر أمنية عراقية إلى أنه «في حوزة الأجهزة الأمنية العراقية معلومات دقيقة عن منطقة الوادي



الأبيض في صحراء الأنبار قرب الحدود العراقية السورية، التي تضمّ تجمعات لتنظيم داعش وغرف تحكم وسيطرة وقيادة وغرف عمليات، والأميركيون يعرفون هذه المعلومات، ومع ذلك، لم يستهدفها أي قصف من طائرات التحالف».

وبحسب المصادر الدبلوماسية، فإن «القوات العراقية والإيرانيين مضطرون إلى تصفية داعش في غربي العراق، لأنه كلما ازداد القصف الروسي على معقلهم في الشرق السوري توجهوا إلى الغرب، ونحن نسعى لوحدة الجبهتين، بينما يهّم الأميركيين فصل الجبهات».

العالم

«الدعوة» يقود حراكاً حزبياً وبرلمانياً لإطاحة الع

مع تزايد الاعتراضات على طريقة إدارة حيدر العبادي الملفات الداخلية والخارجية، تسعى مجموعة من النواب وقيادات بارزة في شوري حزب «الدعوة» إلى إقالة العبادي من منصبه. وذلك بالتزامن مع صدور بيان عن ائتلاف «دولة القانون» لسحب التفويض من العبادي

بغداد - محمد شفيق

في غمرة الاحتجاجات التي يواجهها رئيس الوزراء حيدر العبادي وحكومته ضد قانون سلّم الرواتب الجديد، تسعى مجموعة من النواب إلى جمع توقيع كافية لإقالة العبادي من منصبه، وسحب

التفويض الذي مُنح له للمضي في الإصلاحات، فيما علمت «الأخبار» أن قيادات بارزة في شوري حزب «الدعوة» تؤيد ذلك التوجه. وكانت وسائل إعلام عراقية تناقلت، مساء أول من أمس، بياناً أفادت بأنه صادر عن ائتلاف «دولة القانون» يؤكد فيه سحب 70 عضواً ونايماً في الائتلاف تفويضهم الذي منحوه للعبادي، عازين ذلك إلى «إخفاقاته» وعدم مشاوره الكتل السياسية. إلا أن الائتلاف نفى رسمياً، صباح أمس، صحة البيان، وقال إنه «مزور» و«مفبرك»، فيما كشف مصدر مطلع أن الائتلاف سزّب البيان، في محاولة منه لـ«جس النبض» وإيصال رسالة إلى العبادي.

وأكد مصدر برلماني في ائتلاف «دولة القانون» أن نواباً تمكنوا، حتى الآن، من جمع نحو 60 توقيعاً لسحب الثقة والتفويض اللذين منحوهما للعبادي، موضحاً لـ«الأخبار» أن تلك التحركات غير معلنة للإعلام و«تجري بتسويق عال».

في موازاة ذلك، كشف مصدر مطلع عن اجتماع ضم عدداً من القيادات البارزة في شوري حزب «الدعوة الإسلامية»، من بينهم صادق الركابي وعبد الحليم الزهيري، فضلاً عن نوري المالكي، تمخض عنه الاتفاق، مبدئياً، على تغيير العبادي. وأضاف المصدر أن الاجتماع قرر، أيضاً، ترشيح كل من مدير مكتب المالكي طارق نجم، ورئيس الكتلة البرلمانية لحزب «الدعوة» خلف عبد الصمد بديلاً منه.

وأوضح المصدر أنه «تمت بالفعل مفاوحة أطراف في التحالف الوطني، من بينها التيار الصدري الذي أبدى موافقة غير رسمية على الأمر، طالبا منحه بعض الوقت لدراسة حيثيات ذلك». المصدر لفت الانتباه إلى أن أطرافاً في «الدعوة» طالبت بمنح العبادي فرصة جديدة للتغلب على الصعوبات التي يواجهها، الأمر الذي جوبه برفض قيادات أخرى لذلك، ما أدى

إلى وقوع ما يشبه الانقسام. وبحسب المصدر، فإن المرجعية الدينية في النجف على علم بتلك التحركات وتراقب التطورات، من دون التدخل بشكل مباشر على الأقل، مستدركاً بالقول إن «المرجعية هي الأخرى غير راضية عن تحركات وسياسات العبادي الأخيرة».

في مقابل ذلك، رأى رئيس مركز التفكير السياسي العراقي إحسان زباري: «الإنفاق الدفاعي سيستحوذ على نحو 20 في المئة من موازنة 2016»

الشمري أن حزب «الدعوة» يفكر ببرامجه، لذلك «لا يريد أن يحسب فشل العبادي على الحزب»، مشيراً إلى أن «قيادات الدعوة يشعرون بأن العبادي يفشل، لذلك يندفعون في هذا الاتجاه. الدعوة أولاً، ومن بعده دولة القانون، يريد الإفلات من إخفاقات العبادي».

وكشف الشمري لـ«الأخبار» أن الولايات المتحدة وضعت شروطاً بشأن مضي حزب «الدعوة» في تغيير العبادي، مضيفاً أنه «من ضمن شروط واشنطن أن لا يكون البديل هو المالكي، أو أحد المحسوبين على جناحه»، كذلك اشترطت أن «يكون المرشح شخصية مستقلة من دولة القانون». وأوضح الخبير القانوني محمد شريف الية سحب الثقة من رئيس الوزراء، موضحاً أن الدستور العراقي الحالي ينص على ثلاث آليات لسحب الثقة عن رئيس الوزراء. وفي هذا الإطار، أوضح شريف أن